

أثر العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية

دراسة حالة المصرف الاهلي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

أحمد موسى كريم

أ.م. د افتخار محمد مناحي الرفيعي

الجامعة العراقية

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

تعتبر الربحية عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها هدفاً اساسياً تطلع الى تحقيقه ادارات المصارف التجارية لكونها مقياساً للحكم على كفاءتها وفعاليتها في استخدام مواردها، والمحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم المركز المالي لها، وتعزيز ملاءتها، الامر الذي يترتب عليه زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي عليها. وتتأثر الربحية في المصارف التجارية بمجموعة من العوامل الخارجية، وتختلف الاهمية النسبية لهذه العوامل من حيث درجة وشدة تأثيرها على الربحية.

ويهدف البحث الى دراسة هذه العوامل الخارجية وتحديد نوع علاقتها في التأثير على ربحية التي في ضوءها توضع السياسات الملائمة والكفيلة بتحسين الربحية، حيث تم الاعتماد على اسلوب التكامل المشترك وفقاً لطريقة جوهانسون لتوضيح استقراره تلك العوامل ودرجة تكاملها في الاجل الطويل. وقد توصلنا الى عدم تأثر ربحية المصرف الاهلي العراقي بمعدل التضخم السنوي حيث اظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية احصائياً بين ربحية المصرف و معدل التضخم السنوي.

الكلمات المفتاحية : الربحية، المصارف التجارية، المصرف الاهلي العراقي، التكامل المشترك، جوهانسون.

Effect of external factors on the profitability of commercial banks -Case study of the National Bank of Iraq for the period (2004-2016)

Ahmed Mousa Karim

Dr. Iftikhar Mohamed Menahi Al-Rafi'i

University of AL- Iraqia, Faculty of Management and Economics, Department of Finance and Banking

Abstract

Profitability considers as a relation between the returns made by the banks and investments contributed in the concluding of it as a main goal the administrations of commercial banks seek for it because of it's a measure to judge on its efficiency and activity in using resources, and maintain the consistency and support its the financial position and proficiency, the thing that leads to its ability to counter the risks and obligations on it.

Profitability in commercial banks effected by a group of external factors , and the unit of importance of these factors differs as from the degree and the strength on the Profitability.

For this purpose, in aiming to make a research on these factors and consider its importance on effecting the profitability and in compliance with it the proper and adequate politics is set to enhance profitability, as the technique of cointegration have been depended on according to Johansen method, to show the range of stability of these factors and degree of its integration on long term.

المحور الاول :- الاطار العام للبحث

المقدمة

تسعى المصارف التجارية الى البحث عن الفرص الاستثمارية الجيدة لضمان حصولها على الارباح المجزية مقابل تحملها للمخاطر، حيث يعد تحقيق الارباح وتعظيمها احد الاهداف الرئيسية ان لم يكن الهدف الاساسي لها، فتحقيق الارباح المجزية هو الذي يكفل لها الاستمرارية

والبقاء وتدعيم مركزها المالي، فضلاً عن زيادة حقوق مالكيها وتعزيز ملاءتها وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر خلافاً للخسارة التي تؤدي إلى تردي أوضاعها، لذلك فإن الربحية تمثل أحد أهم مرتكزات العمل المصرفي كونها مصدراً لزيادة ثقة المودعين والمستثمرين كما أنها تمثل أحد المؤشرات المهمة في تقييم أداء المصرف.

ولكن تواجه المصارف التجارية في العراق الكثير من التحديات التي تقف عائقاً أمام قدرتها على تحقيق معدلات ربحية مرتفعة ومستقرة تجعلها قادرة على القيام بالمهام المناطة بها، لذلك فأنا نسعى في هذا البحث إلى التعرف على أبرز التحديات أو العوامل الخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

أولاً: مشكلة البحث

تعد الربحية من أهم مرتكزات العمل المصرفي نظراً لما لها من أهمية بالنسبة للمساهمين والمودعين وأصحاب المصالح، ولما ينتج عنها من آثار بالغة في الاقتصاد القومي، وقد تعرض عدد من المصارف التجارية إلى صعوبات كبيرة تسببت في إفلاسها، ويمكن طرح مشكلة البحث في شكل التساؤل الآتي:-

(هل ان التباين في ربحية المصرف الاهلي العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) يعود الى التأثير بعوامل خارجية، وما هو نوع هذا التأثير)

ثانياً : أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على أحد الموضوعات المهمة المتعلقة في العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الخاصة، كونها دليلاً على كفاءة إدارة المصارف ومصدراً لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي مما يساهم في تمويل الاستثمار وتسريع عملية التنمية الشاملة، وقد يساهم هذا البحث في تقديم معلومات مفيدة لراسمي السياسات المصرفية وفتح المجال أمام دراسات أخرى تهتم في الصيرفة التجارية.

ثالثاً : أهداف البحث

- ١- يهدف البحث إلى التعرف على العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦).
- ٢- مدى تأثير هذه العوامل في الأجل الطويل على مؤشرات الربحية في المصرف الاهلي العراقي.

رابعاً : فرضية البحث

يفترض البحث ان التباين في ربحية المصرف الاهلي العراقي تتأثر بعوامل خارجية في الامد الطويل.

خامساً : حدود البحث

١- الحدود المكانية :- تم اختيار المصرف الاهلي العراقي كعينة للبحث كونه واحداً من بين اكثر عشرة شركات تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية حسب التقرير السنوي للسوق عام ٢٠١٦، فضلاً عن كونه من اكثر الشركات العاملة في السوق افصاحاً عن المعلومات.

٢- الحدود الزمانية :- حدد البحث بالمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) وذلك لتكامل بياناتها لدى الباحث.

سادساً : منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على الجانبين :-

١. الجانب النظري:- يقوم على المنهج الاستنباطي للأدبيات التي حصل عليها الباحث من الكتب الاطاريح والرسائل والبحوث والتقارير وغيرها.

٢. الجانب العملي :-استخدام الاسلوب القياسي والمتمثل في اسلوب التكامل المشترك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EvIEWS10).

سابعاً : هيكلية البحث

قُسم البحث الى اربعة محاور، تضمن المحور الاول الاطار العام للبحث، اما المحور الثاني فقد كان بعنوان ربحية المصارف التجارية والنظريات المفسرة لها، في حين تضمن المحور الثالث قياس وتحليل العوامل المؤثرة على ربحية المصرف الاهلي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) واختتم البحث ببعض الاستنتاجات و التوصيات.

المحور الثاني :- ربحية المصارف التجارية والنظريات المفسرة لها**اولاً:- مفهوم الربحية**

تعرف الربحية على أنها " العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح"، ان اصطلاح "الربحية" يتكون من كلمتين الربح (Profit) والقدرة (ability)، وتعبر القدرة عن قوة المصرف على كسب الأرباح او القدرة على الكسب

من الاستثمارات، وتعد القدرة على كسب الأرباح دليلاً على قوة أو ضعف الأداء المالي والتشغيلي^١.

وترتبط الربحية ارتباطاً وثيقاً بالربح، ولكن الربحية هي المقياس المستخدم لتحديد نطاق أرباح المصرف فيما يتعلق بحجم الأعمال. والربحية تقيس كفاءة المصرف ممثلاً بالإدارة. فالربحية يعبر عنها كرقم نسبي وليس مطلق، ويمكن أيضاً تعرف الربحية على أنها قدرة المصرف على تحقيق عائد على الاستثمار استناداً إلى مواردها بالمقارنة مع استثمار بديل، وعلى الرغم من أن المصرف يمكنه تحقيق ربح إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن المصرف مربحاً، لأن الربحية تربط مقدار الأرباح مع كمية الموارد المستخدمة في سبيل تحقيق تلك الأرباح^٢.

ثانياً:- النظريات المفسرة لربحية المصارف التجارية

تؤدي المصارف التجارية دوراً هاماً في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد، لذلك فإن أدائها له انعكاسات كبيرة على التنمية الاقتصادية في أي بلد، وإن ربحية المصارف التجارية مهمة ليس فقط على المستوى الجزئي وإنما على المستوى الكلي للاقتصاد فربحية المصارف التجارية انعكاس لكفاءتها التشغيلية، لذلك فإن العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية اجتذبت الباحثين، وكانت نتيجة ذلك ظهور عدة نظريات لتفسير ربحيتها أبرزها :-^٣

١- نظرية قوة السوق

تشير نظرية قوة السوق إلى أن أداء المصرف يتأثر بهيكل السوق في هذه الصناعة، وهناك منهجين ضمن نظرية قوة السوق هما، منهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووفقاً لهذا المنهج فإن المصارف التي تعمل في الأسواق الأكثر تركيزاً تمتلك فرصة أكبر لزيادة ربحيتها من خلال رفع أسعار الفوائد والعمولات مقابل ما تقدمه من خدمات وخفض أسعار الفائدة التي تدفعها على الودائع، على عكس المصارف التي تعمل في الأسواق ذات التركيز المنخفض. أما

^١ Edson, Ishuza Witness. *The Effect of Financial Leverage on Commercial Banks' Profitability in Tanzania*. Diss. The Open University Of Tanzania, 2015,P14.

^٢ Nguyen, Kieu Minh. "Financial management and profitability of small and medium enterprises." *Theses*, 2001,P:

^٣ Msc, Blerta Banmi. "Internal and external factors affecting banking profitability: evidence from Albanian banking sector." *Theses*, Epoka University, Albanian ,2014,P:16-18.

منهج السوق النسبية يفترض ان المصارف التي لديها منتجات متميزة فقط هي التي يمكنها ان تؤثر في أسعار الخدمات، ومن خلال استغلال قوتها التنافسية تستطيع ان تحقق أرباح مرتفعة.

٢- نظرية الكفاءة

تفترض نظرية الكفاءة ان المصارف التي تحقق أرباحا عالية تكون أكثر كفاءة من غيرها، وهناك منهجين مختلفين هما، منهج الكفاءة- X (efficiency- x) ووفقا لهذا المنهج فان المصارف ذات الكفاءة العالية هي الأكثر ربحية بسبب انخفاض تكاليفها. اما منهج الكفاءة على نطاق واسع فانه يركز على وفورات الحجم بدلا من الاختلافات في تكنولوجيا الإدارة او الإنتاج، ويمكن للمصارف الكبيرة ان تتحمل تكاليف اقل للوحدة وأرباح أعلى من خلال وفورات الحجم، كما ان المصارف الكبيرة بإمكانها الاستحواذ على حصة سوقية اكبر.

٣- نظرية المحفظة المتوازنة

وفقا لنظرية المحفظة، ان الحيازة المثلى لكل موجود في محفظة المصرف يعتمد على القرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة والتي تحددها عوامل عدة أهمها معدلات العائد على الموجودات المكونة للمحفظة و المخاطر التي تتعرض لها المحفظة وحجم المحفظة، لذلك فان تحقيق المصرف لأقصى قدر ممكن من الارباح يتوقف على الحصول على أفضل توليفة من الموجودات والمطلوبات والكيفية التي تدار بها التكاليف لإنتاج كل عنصر من عناصر الموجودات.

ثالثا:- العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

١- السياسات الاقتصادية

أ- السياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية "بأنها الإجراءات المعتمدة من قبل السلطة النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، بهدف تحقيق او المحافظة على التوظيف الكامل من دون تضخم".^٤ كما

^٤ خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص٦٥٥.

عرفها شو shaw "بأنها أي عمل واعٍ تقوم به السلطة النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في تكلفة الحصول عليه".^٥

وتسعى السياسة النقدية الى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي للمحافظة على قيمة العملة الوطنية وتجنب التغيرات التي تؤثر على أسعار السلع والخدمات على المستوى الكلي للاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بما يحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي، فضلا عن السعي للحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي والمالي للدولة.^٦ ولتحقيق هذه الأهداف يستعين البنك المركزي بنوعين من الأدوات لرقابة وإدارة الائتمان هما الأدوات الكمية والتي يهدف البنك المركزي من وراء استخدامها التأثير في مقدار الائتمان الكلي في الاقتصاد من دون الاهتمام بنوع الائتمان أو القطاعات الموجه إليها وتتمثل هذه الأدوات في (عمليات السوق المفتوح، تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، تغيير سعر إعادة الخصم)، أما النوع الثاني فهي الأدوات الكيفية ويهدف البنك المركزي من استخدامها الى توجيه الائتمان المصرف نحو قطاعات اقتصادية معينة وتشمل مجموعة متنوعة من الوسائل لتحقيق ذلك الهدف (تنظيم الائتمان الاستهلاكي، تحديد حصص الائتمان، التأثير أو الإغراء الأدبي والرقابة المباشرة).^٧

وتختلف الأدوات المتبعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية باختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي للبلد، وتختلف إجراءات السياسة النقدية من حيث التقييد أو التخفيف بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة في البلد. وهذه الإجراءات تؤثر بصورة مباشرة على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، ومن ثم فإن ربحية المصارف التجارية تكون عرضة للتقلب بفعل طبيعة السياسة النقدية المتبعة فالبنوك المركزية تتبع إجراءات نقدية مشددة في أوقات التضخم فتعمل على رفع سعر إعادة الخصم وزيادة متطلبات الاحتياطي القانوني ودخول البنك المركزي كبائع للأوراق المالية بهدف ضبط السيولة المحلية وتقليص عرض النقود في الاقتصاد القومي، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال و انخفاض قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ومن ثم انخفاض الطاقة الاستثمارية لها مما يؤثر بشكل سلبي على ربحيتها، في حين تعتمد البنوك المركزية الى اتخاذ إجراءات توسعية في حالة

^٥ الدعيمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٢٥.

^٦ طاقة، محمد و آخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط٢، مكتبة الجامعة، الشارقة، ٢٠٠٨، ص٣٥٦-٣٥٧.

^٧ خليل، سامي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥٦-٦٥٧.

الانكماش بتخفيض سعر إعادة الخصم و متطلبات الاحتياطي القانوني و شراء الأوراق المالية فتزداد الموارد المالية لدى المصارف التجارية مما ينعكس بشكل إيجابي على ربحيتها.

ب- السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها تلك الجهود والمحاولات الحكومية لتحقيق التوظيف الكامل من دون تضخم وذلك من خلال تحديد مصادر الإيرادات الكامل وكيفية استخدام هذه الإيرادات لتمويل الانفاق العام بأشكاله المختلفة من أنفاق رأسمالي وأنفاق جاري، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية^٨.

وقد تزايدت أهمية الدور الذي تؤديه السياسة المالية بعد تخلي دول العالم عن النهج الكلاسيكي و اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك فان السياسة المالية في الوقت الحاضر تمارس دوراً كبيراً في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي بما فيها العمل المصرفي، وذلك باستخدام ما لديها من أدوات والمتمثلة في الآتية:-

(١) الإيرادات العامة

تؤثر الإيرادات العامة تأثيراً مهماً في أداء المصارف التجارية كونها جزء من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي، ان توفر قدر كافٍ من الإيرادات العامة شرطاً أساسياً لتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، وهذه البيئة المستقرة أمر ضروري لانتعاش الأعمال المصرفية، وفي الوقت نفس توفر المقدرة المالية لدى الدولة يُمكن المصارف التجارية من الحصول على الموارد المالية على شكل ودائع حكومية ومن ثم زيادة طاقتها الاستثمارية مما ينعكس بشكل إيجابي على ربحيتها.^٩ لكن من الممكن ان تؤثر الإيرادات العامة سلباً على ربحية المصارف التجارية، ففي حالة انخفاضها قد تلجأ الحكومة الى فرض ضرائب جديدة او رفع أسعار الضرائب الحالية او قد تقوم الحكومة بالاقتراض من الاسواق المالية المحلية مما يجعل الحكومة تزاخم المصارف التجارية في الحصول على الموارد المالية، وهذا يعني ارتفاع التكاليف التي تتحملها.

(٢) النفقات العامة

^٨المصدر نفسه، ص ٦٩٣

^٩ أحمد، بشرى عبد الباري، تقدير اثر السياستين النقدية والمالية على اداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، مجلة جامعة كركوك، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٣، ص ١٦٧.

تؤثر النفقات العامة على حجم الطلب الكلي، إذ إن النفقات التي تنفذها الحكومة تمثل جزءاً مهماً من هذا الطلب، وتعتمد أهمية الطلب الحكومي على حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فتوسع الإنفاق الحكومي بعض النظر عن نوع هذا الإنفاق سيخلق زيادة في الطلب على السلع والخدمات ومن المؤكد أن ذلك سيؤثر بشكل إيجابي على أداء المصارف التجارية عموماً وربحياتها بشكل خاص، إذ أنها تعمل كحلقة وصل بين القطاعات الاقتصادية نظراً لما تقدمه من خدمات الوساطة المالية فكلما ازداد النفقات العامة زاد حجم الودائع المصرفية، و أيضاً ما تقدمه من الخدمات المالية الساندة مثل إصدار خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية وعمليات التحويل الداخلي والخارجي، وهذه الخدمات تمثل جزءاً مهماً من إيرادات المصارف التجارية.^{١٠}

(٣) الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة "بأنها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة، وتتم هذه التقديرات في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية".^{١١}

وبناءً على ذلك يمكن القول أن للموازنة العامة تأثيراً هاماً في توفير بيئة اقتصادية مواتية لتشجيع الأعمال المصرفية، وهذا يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصارف التجارية.^{١٢}

٢- عدم الاستقرار السياسي والأمني

يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه حالة من انهيار الأنماط المؤسسية للسلطة في النظام السياسي، مصحوبة بأعمال عنف نتيجة تراجع شرعية النظام وعدم قدرته على إدارة مفردات الصراع السياسي في المجتمع وكذلك عدم الاستجابة لمطالب البيئة الداخلية والخارجية وعدم التزامه بالقواعد الدستورية.^{١٣}

ويعد الاستقرار الأمني والسياسي شرطاً أساسياً لا غنى عنه للقيام بأعمال الاستثمار سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، وتعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من أخطر الظواهر وأكثرها شيوعاً في الكثير من الدول النامية ومن ثم فهي تمثل واحدة من أكبر العوائق التي تواجه العمل المصرفي في تلك الدول، ولا يتوقف تأثير ظاهر عدم الاستقرار

^{١٠} المصدر نفسه، ص ١٦١.

^{١١} الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٠٢.

^{١٢} أحمد، بشرى عبد الباري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

^{١٣} محمود، شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥١.

السياسي على المستوى المحلي وانما تتأثر الاعمال المصرفية بالاستقرار السياسي والامني على المستويين الاقليمي والدولي اذ ان تردي علاقات الدولة الأم مع المحيط الإقليمي والدولي حتماً سيؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية نتيجة تقلص عدد العمليات المصرفية مع الخارج، وعلى سبيل المثال فقد عانت المصارف العراقية كثيراً من العقوبات والمقاطعة التي فرضت على العراق في تسعينيات القرن العشرين، لكن يبقى عدم الاستقرار على المستوى المحلي الأكثر تأثيراً على عمل المصارف، اذ ان غياب او ضعف الاستقرار الأمني و السياسي يؤدي الى ضعف الثقة بالجهاز المصرفي وشيوع التعامل النقدي مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في خلق الائتمان فضلاً عن ضيق آفاق الاستثمار وارتفاع المخاطر^{١٤}.

٣- الوعي المصرفي

ويقصد به اعتماد الأفراد والوحدات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية لدى المصارف واعتمادهم على الشيكات في معاملاتهم الاقتصادية وغيرها من التعاملات المصرفية الحديثة^{١٥}. كما ان نمو الوعي المصرفي لدى الجمهور يؤدي الى زيادة ثقة المتعاملين مع المصارف واعتمادهم عليها في أداء أعمالهم المالية، فضلاً عن ان بعض الخدمات المصرفية مثل بطاقات الائتمان هي قائمة في الأساس على الثقة المتبادلة بين المصارف وزبائنهم^{١٦}. إذ ان ارتفاع مستوى الوعي المصرفي من شأنه ان يؤثر إيجابياً على مقدار ونوع الودائع المصرفية، فكلما ازداد الوعي المصرفي في المجتمع ازدادت قدرة المصارف التجارية على خلق او اشتقاق الودائع وهذا يؤثر بصورة مباشرة على ربحية المصرف التجاري، وتقاس درجة الوعي المصرفي لدى الأفراد والوحدات الاقتصادية ومدى تقدم العادات المصرفية في مجتمع معين على درجة الاهمية النسبية لصافي العملة في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) ويعبر عنها بالصيغة الآتية:-^{١٧}

$$\text{الوعي المصرفي} = (\text{صافي العملة المتداولة} / M_1) * 100$$

وكلما ارتفعت درجة هذا المعيار فان ذلك يدل على ضعف الوعي المصرفي في المجتمع، اما عند انخفاض درجة هذا المعيار فتدل على تقدم العادات و الوعي المصرفي في ذلك

^{١٤} محمد، نورية عبد، اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمينتس، ٢٠١٢، ص ٩٥.

^{١٥} بو ريان، محمد مصيطفي، أساسيات النظام المالي اقتصاديات الأسواق المالية، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٥، ص ٤٩.

^{١٦} السعودي، جميل، ادارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٤٦.

^{١٧} الخيكاني، نزار كاظم، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البازوري، عمان، ٢٠١٧، ص ١٧٤.

المجتمع، وترتبط ربحية المصارف التجارية بعلاقة طردية مع تقدم الوعي المصرفي في المجتمع الذي تعمل فيه.

٤- المنافسة

تعد المنافسة العامل الرئيس المساعد على تحقيق الكفاءة الإنتاجية في الصناعات كافة، ومنها صناعة الخدمات المالية، حيث تؤثر المنافسة على أداء المصارف التجارية، وفي ما يتعلق بتقديم الخدمات المصرفية ومدى كفاءة تلك الخدمات والتكاليف التي تقابلها، كما ان للمنافسة آثاراً سلبية بالغة الضرر قد تؤدي الى حدوث انهيارات مصرفية على نطاق واسع^{١٨}. وقد احتدمت المنافسة في سوق الخدمات المالية بعد عمليات التحرر المالي التي قامت بها العديد من الدول المتقدمة والنامية، مما دفع المصارف التجارية نحو تطوير نوعية اساليب تأدية الخدمات المالية في مسعى منها للحفاظ على دورها القيادي بين المؤسسات المالية، وتواجه المصارف نوعين أساسيين من المنافسة:^{١٩}

أ- منافسة مصرفية او مباشرة

تتمثل في المنافسة بين المصارف التي تقدم خدمات مصرفية متماثلة، وهي منافسة غير سعرية تدور حول جودة وتماييز الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، واذا لم يكن المصرف مستعداً ومدركاً لهذه المنافسة فان ذلك يؤدي الى فقدان حصته السوقية.

ب- منافسة غير مصرفية او غير مباشرة

تتمثل في المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الاخرى التي تقدم خدمات مشابهة للخدمات المصرفية مثل خدمات التأمين، صناديق التوفير.....ألخ، حيث تجذب تلك المؤسسات جزء من المدخرات التي كان من الممكن أن توجه للقطاع المصرفي.

المحور الثالث:- قياس وتحليل اثر العوامل الخارجية على ربحية المصرف الاهلي العراقي

للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

اولا:- الاطار النظري لأسلوب التكامل المشترك Cointegration Test

^{١٨} الزامل، يوسف بن عبد الله وآخرون، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، ٢٠٠١، ص٨٣.

^{١٩} جميل، عبد الكريم أحمد، التسويق المصرفي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص١١١.

يمكن تعريف التكامل المشترك بأنه يمثل حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني إن بيانات السلسلتين قد تكون غير ساكنة إذا ما أخذت كل على حدة ولكنها تكون ساكنة كمجموعة.

يعد هذا الاختبار أحد الأساليب المستخدمة في حالة وجود إنحدار زائف، ويرجع أصل الفكرة إلى (Granger) عام (١٩٨١)، وتم توضيح هذه الفكرة وإجراء الاختبارات والأمثلة التجريبية من قبل (Engle & Granger) عام (١٩٨٧). ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة السلسلتين (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (X_t, Y_t) تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ كي يكون التفسير الاقتصادي للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية بين متغيرين مقبولا^{٢٠}. ومن الاختبارات المستخدمة لتحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:-

١- اختبار أنجل وجرانجر Engle & Granger Test

قدم كل من أنجل وجرانجر عام (١٩٨٧) منهجية جديدة لإختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية، إذ يقتصر هذا الاختبار على متغيرين فحسب، ويتم إجراء هذا الاختبار كالاتي:-^{٢١}

أ- يتم الاستعانة بإختبارات جذر الوحدة لمعرفة إستقرار السلسلة الزمنية، فإذا كانت مستقرة عند المستوى يمكن إستخدام الطرق الإحصائية التقليدية للتقدير للحصول على دلالات إحصائية عالية الدقة، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة عند المستوى وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها أو الثاني وتكون متكاملة من الرتبة نفسها، فيتم تقدير إنحدار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين بطريقة (OLS) وكالاتي:-

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + u_t \quad \dots \dots \dots (1)$$

^{٢٠} عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٦٧٠-٦٧١.

^{٢١} المصدر نفسه، ص ٦٧٢.

ب- تحتسب البواقي (u_t) والتي تقيس إنحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن إتجاهها التوازني في الأجل الطويل وفق المعادلة الآتية:-

$$u_t = Y_t - a_0 - a_1 X_t \quad \dots \dots \dots (2)$$

ت- بعد الحصول على بواقي الإنحدار المقدّر ($\hat{u}_t$) الناجمة عن انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل، يتم إجراء أحد إختبارات السكون على بواقي الانحدار وكالاتي:-

$$\Delta \hat{u}_t = b_0 + b_1 \hat{u}_{t-1} + \Delta \hat{u}_{t-1} + e_t \quad \dots \dots \dots (3)$$

بعد تحديد قيمة (t) المحتسبة نقارنها بالقيمة الحرجة لها من جداول أعدها أنجل وجرانجر، فإذا تم قبول فرضية العدم ($H_0: B_1=0$) فهذا يعني وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي أي إنها غير مستقرة، ومنه نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للأنموذج، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة ($H_1: B_1 \neq 0$) فهذا يعني إن سلسلة البواقي مستقرة، مما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للأنموذج تتصف بخاصية التكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يجعل أنموذج تصحيح الخطأ أكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.^{٢٢}

٢- إختبار جوهانسن وجسيلون Johansen & Juselius Test

طور كل من (Johansen & Juselius) عام (١٩٩٠) تقنية جديدة يمكن من خلالها تقديرات الارجحية العظمى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة التي يمكن ان توجد بين مجموعة من المتغيرات، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترحا اجراء اختبارين هما:-

٢٣

أ. إختبار الأثر (Trace Test) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad \dots \dots \dots (4)$$

^{٢٢} المصدر نفسه، ص ٦٨٨.

^{٢٣} بلق، بشير عبد الله، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة ١٩٧٠-٢٠١٥، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، المجلد (٢)، العدد (٥)، ليبيا، ٢٠١٣، ص ٣٦٥.

إذإن: r : عدد متجهات التكامل المشترك $\hat{\lambda}_i$: القيم الذاتية لمصفوفة التباين والتباين المشترك

إذ يتم إختبار فرضية العدم ($r = 0$) مقابل الفرضية البديلة ($r = 1$)، فإذا كانت قيمة إختبار الأثر المحتسبة أصغر من القيمة الحرجة، تقبل فرضية العدم والتي تعني إن متجهات التكامل المشترك تساوي صفر، أما إذا كانت قيمة إختبار الأثر المحتسبة أكبر من الحرجة، تقبل الفرضية البديلة والتي تعني إن عدد المتجهات أكبر من صفر، مما يعني وجود التكامل المشترك بين متغيرات العلاقة.

ب. إختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test

ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$\lambda_{Max} = -T \log (1 - \hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots (5)$$

يجرى كذلك إختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة بمقارنة قيمة t المحتسبة مع القيمة الحرجة الواردة في جداول (Johansen-Juselius) عند مستوى معنوية معينة، فإذا كانت قيمة t لمعدل الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ومعرفة عدد متجهات هذا التكامل، والعكس صحيح في حالة قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

ويمتاز هذا الإختبار بكونه يتناسب مع العينات الصغيرة وإمكانية إستخدامه لأكثر من متغيرين، وكذلك يعد الأفضل حتى في حالة إستخدام متغيرين فقط، وتعتمد منهجية الإختبار على رتبة المصفوفات والتي نستطيع من خلالها تحديد إمكانية تحقيق التكامل المشترك من عدمه.^{٢٤}

إذ إن رتبة المصفوفة تمثل عدد متجهات التكامل المشترك والتي يمكن إختبارها كما يأتي:-^{٢٥}

^{٢٤} المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

^{٢٥} شبيخي، محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)، مجلة الباحث، العدد (١٣)، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٢٧.

(١) إذا كانت رتبة المصفوفة (Π) مساوية للصفر ($\text{Rank } \Pi = 0$)، فإن المتغيرات محل الدراسة لها جذر وحدة، مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك ويستوجب استخدام الفرق الأول.

(٢) إذا كانت رتبة المصفوفة (Π) مساوية للواحد الصحيح ($\text{Rank } \Pi = 1$)، فإنه يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك، والحد ($\Pi XL - P$) هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

(٣) إذا كانت المصفوفة (Π) تامة الرتبة ($\text{Rank } \Pi = n$)، وإن (n) تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر، فإن جميع المتغيرات ليس لها جذر وحدة، أي إنها متغيرات ساكنة.

(٤) أما الحالات الأخرى لرتبة المصفوفة (Π) فهي الحالات التي تكون فيها رتبة المصفوفة ($1 < \text{Rank } \Pi < n$)، وهذا يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملاً مشتركاً.

ثانياً: توصيف النموذج القياسي الخاص لتحديد العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

يُقصد به صياغة العلاقات الإقتصادية بين المتغيرات موضوع الدراسة في صورة رياضية من أجل قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية. وتتكون هذه المرحلة من خطوتين هما:-

١- تحديد متغيرات النموذج والإشارات المسبقة للمعالم

يمكن صياغة النموذج القياسي لتحديد العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العراقية الخاصة وتحديد التوقعات النظرية المسبقة عن إشارات معالم النموذج وفق العلاقة الدالية الآتية:-

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9)$$

إذاً:

Y : معدل الربحية بدلالة معدل العائد على الموجودات (المتغير التابع).

X_1 : التضخم، ويرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الربحية.

X_2 : عرض النقود بالمعنى الضيق (M_1)، يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الربحية.

X3: سعر الصرف، يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الربحية.

X4: الإيرادات العامة، ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

X5: النفقات العامة، ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

X6: حجم الموازنة العامة، يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

X7: درجة الوعي المصرفي، ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الربحية.

X8: درجة المنافسة (تركيز السوق)، يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الربحية.

X9: الاستقرار السياسي، يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

٢- إختيار الصيغة الرياضية المناسبة

يتم تحويل المتغيرات موضوع الدراسة إلى صيغة رياضية تأخذ شكل الدالة (Function). وبعد تقدير الأنموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) باستخدام الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف اللوغاريتمية، تم إختيار الصيغة اللوغاريتمية الأنموذج الخاص بالعوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصرف الاهلي العراقي، لأنها تعطي مؤشرات إحصائية أفضل من غيرها، إذ تمتلك أعلى قيمة لـ $(F, R^2, \bar{R}^2)$ ، وأقل قيمة لـ (S.e) ومعايير فترات الإبطاء (AIC, H.Q, SC)، وسهولة معالجة هذه الصيغة حسابياً ومعالجتها لمشكلة عدم تجانس التباين من جهة، فضلاً عن دلالة معالمها التي تمثل المرونات من جهة الأخرى.

٣- نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث

ويلاحظ من الجدول (١) ان نتائج اختبار فيليبس (PP) أظهرت ان السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى أيضاً لجميع المتغيرات باستثناء المتغير (X_2) حيث حققت صفة السكون عند المستوى الأصلي عند مستوى معنوية (١٠%) في المعادلة الاولى (مع القاطع)، لذا تم أخذ الفروق الأولى لها وتبين إن جميع المتغيرات قد استقرت في المعادلة الثانية (قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوية (١٠%، ٥%، ١%)، وبما ان قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (١٠%، ٥%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة $(H_1=B \neq 0)$ القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة (1).I.

جدول (١)

نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PP) للنموذج الخاص بالمصرف الاهلي

PP	At Level										
With Constant	Variables	LN Y1	LN X1	LN X2	LN X3	LN X4	LN X5	LN X6	LN X7	LN X8	LN X9
	t-Statistic	-1.2327	-0.9956	-3.4740	-2.0317	-2.1904	-1.7665	-1.9431	-1.5369	-1.5065	-1.4231
	Probability	0.1248	0.7466	0.0536	0.2727	0.2126	0.3916	0.3102	0.5056	0.5208	0.5622
	Result	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1930	-2.2617	-0.8907	-1.1256	-2.2905	-1.3626	-2.3766	-0.8268	-1.2744	-1.5995
	Probability	0.0994	0.4449	0.9997	0.9126	0.4299	0.8578	0.3860	0.9997	0.8810	0.7767
	Result	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8015	-0.2425	-3.0811	-1.3066	-0.0500	-1.0279	-0.6039	-0.2039	-0.0569	-0.7865
	Probability	0.3630	0.7519	0.9992	0.1739	0.6605	0.9175	0.4499	0.6070	0.6582	0.3696
	Result	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference										
With Constant	Variables	d(LN Y1)	d(LN X1)	d(LN X2)	d(LN X3)	d(LN X4)	d(LN X5)	d(LN X6)	d(LN X7)	d(LN X8)	d(LN X9)
	t-Statistic	-4.5170	-4.0482	-2.0700	-3.0410	-4.0547	-4.2019	-3.7097	-3.1102	-3.1706	-3.4147
	Probability	0.0008	0.0029	0.2573	0.0392	0.0029	0.0019	0.0074	0.0334	0.0289	0.0159
	Result	***	***	n0	**	***	***	***	**	**	**

With Const ant & Tren d	t- Stati stic	-4.4643	- 3.926 3	- 3.74 95	- 3.583 7	- 4.311 8	- 4.326 1	- 3.704 5	- 3.888 3	- 3.267 1	- 3.397 5
Prob .		0.0049	0.01 95	0.0 297	0.05 19	0.01 58	0.00 71	0.03 30	0.021 3	0.08 58	0.065 3
Resu lt		***	**	**	*	**	***	**	**	*	*
With out Const ant & Tren d	t- Stati stic	-4.5698	- 3.877 8	- 1.52 63	- 2.880 8	- 4.102 1	- 4.131 4	- 3.743 0	- 3.124 0	- 3.016 1	- 3.416 2
Prob .		0.0000	0.00 03	0.1 176	0.00 50	0.00 01	0.00 01	0.00 04	0.002 5	0.00 34	0.001 1
Resu lt		***	***	n0	***	***	***	***	***	***	***
Rank		I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)
Critical table values											
At Level	With Constan t	With Consta nt & Trend	Without Constant & Trend	At First Differe nce	With Consta nt	With Consta nt & Trend	Without Constant & Trend				
1% level	- 3.59246 2	- 4.1864 81	- 2.619851	1% level	- 3.5966 16	- 4.1923 37	- 2.621185				
5% level	- 2.93140 4	- 3.5180 90	- 1.948686	5% level	- 2.9331 58	- 3.5207 87	- 1.948886				
10% level	- 2.60394 4	- 3.1897 32	- 1.612036	10% level	- 2.6048 67	- 3.1912 77	- 1.611932				

المصدر: اعداد الباحث إعتماًداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

ملاحظة:- (*), (**), (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (١٠%, ٥%, ١%) على

التوالي حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon)، و (No) تدل على إنها غير معنوية.

٤- تقدير النموذج القياسي

قبل تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق أنموذج جوهانسون بين العوامل الخارجية والربحية بدلالة معدل العائد على الموجودات، يستلزم معرفة عدد فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول الآتي:-

جدول (٢)

نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0	24.58400	NA	2.36e-13	-0.694476	-0.280745
1	1	976.1488	1404.691	6.56e-31	-41.24518	-36.69414
2	2	1261.080	284.9315*	2.33e-34*	50.05144*	-41.36309*
3	0	24.58400	NA	2.36e-13	-0.694476	-0.280745

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

*: العدد الامثل لفترات الإبطاء المثلى لكل معيار عند مستوى معنوية (٥%).

يلاحظ من الجدول (٢) أن فترة الإبطاء المثلى بلغت مدتين للنموذج اعتمادا على معايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، إذ تم اختيار مدة الإبطاء المثلى اعتمادا على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

٥- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون

يبين الجدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون ، اذ تشير الى وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية ($H_0=0$) القائلة بعدم وجود اي متجه تكامل مشترك ومن ثم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجهات تكامل مشترك في الأنموذج. فقد اظهرت نتائج اختبار الاثر وجود اكثر من ثمانية متجهات للتكامل المشترك $r > 8$ حيث كانت القيم المحسوبة لاختبار الاثر اكبر من القيم الحرجة المناظرة لها عند مستوى معنوية ٥% باستثناء القيمة التاسعة .

اما نتائج اختبار القيمة المميزة العظمى فقد كانت مختلفة عن النتائج التي اظهرها اختبار الاثر، فقد اظهرت نتائج الاختبار صحة الفرضية الصفرية. ومع اختلاف النتائج المتحققة من الاختبارين فان اختبار الاثر يعد الافضل من الناحية الاحصائية.^{٢٦} ومن ثم يمكن القول بان هنالك علاقة توازنية على المدى الطويل بين الربحية والمتغيرات المعتمدة.

الجدول (٣)

نتائج طريقة جوهانسون للتكامل المشترك

اختبار القيمة المميزة العظمى Max					اختبار الأثر Trace				
Prob **	0.05 القيم الحرية Critical Value	Max- Eigen Statistic	قيم الجذر الكامن Eigen value		Prob. **	0.05 القيم الحرية Critical Value	Trace Statis tic	قيم الجذر الكامن Eigenv alue	
0.1433	64.50472	55.70548	0.734548	None	0.0000	239.2354	320.4504	0.734548	None*
0.5176	58.43354	43.11690	0.641775	At most 1	0.0000	197.3709	264.7450	0.641775	At most 1*
0.3654	52.36261	40.27179	0.616667	At most 2	0.0000	159.5297	221.6281	0.616667	At most 2*

^{٢٦} النيف، خالد لافي و الحنيطي، هناء محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

713	466	664	823	os t 9	32	466	2664	823	os t 9
-----	-----	-----	-----	-----------	----	-----	------	-----	-----------

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

٦- تقييم الأنموذج المقدر اقتصاديا وإحصائياً وقياسياً

أ- تقييم الأنموذج القياسي المقدر إقتصادياً

بالنسبة الى تقييم الانموذج القياسي المقدر اقتصاديا لتحديد العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصرف الاهلي العراقي ، فيتضح من الجدول (٤) الاتي:-

(١) عدم وجود علاقة معنوية احصائياً بين التضخم السنوي ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة عكسية تجاه معدل التضخم السنوي بمقدار $(-٠,٨)$ و بدرجة معنوية $(٠,١٢)$ وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

(٢) وجود علاقة معنوية احصائياً بين عرض النقود بالمعنى الضيق ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه عرض النقود بالمعنى الضيق بمقدار $(٦,٣٩)$ و بدرجة معنوية $(٠,٠٠٠١)$ أي إن زيادة عرض النقود بالمعنى الضيق بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة $(٦,٣٦\%)$ وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

(٣) وجود علاقة معنوية احصائياً بين سعر الصرف ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه سعر الصرف بمقدار $(١٩,٣٣)$ و بدرجة معنوية $(٠,٠١)$ أي إن زيادة سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة $(١٩,٣٣\%)$ وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

(٤) عدم وجود علاقة معنوية احصائياً بين مقدار الايرادات العامة ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه مقدار الايرادات العامة بمقدار $(٠,٠٠٣)$ و بدرجة معنوية $(٠,٩٩)$ وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

(٥) وجود علاقة معنوية احصائياً بين مقدار النفقات العامة ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة عكسية تجاه مقدار النفقات العامة

بمقدار $(-8,53\%)$ و بدرجة معنوية $(0,000)$ أي إن زيادة مقدار النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بنسبة $(-8,53\%)$ وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

٦) وجود علاقة معنوية احصائياً بين حجم الموازنة العامة ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه حجم الموازنة العامة بمقدار $(0,25)$ و بدرجة معنوية $(0,03)$ أي إن زيادة حجم الموازنة العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة (25%) وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي.

٧) وجود علاقة معنوية احصائياً بين درجة الوعي المصرفي ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة عكسية تجاه درجة الوعي المصرفي بمقدار $(-10,87)$ و بدرجة معنوية $(0,001)$ أي إن زيادة درجة الوعي المصرفي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بنسبة $(10,87\%)$ وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي.

٨) وجود علاقة معنوية احصائياً بين درجة تركيز السوق (المنافسة) ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة عكسية تجاه درجة تركيز السوق (المنافسة) بمقدار $(-6,83)$ و بدرجة معنوية $(0,03)$ أي إن زيادة تركيز السوق (المنافسة) بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بنسبة $(6,83\%)$ وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي.

٩) وجود علاقة معنوية احصائياً بين قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ومعدل العائد على الموجودات حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه قيمة مؤشر الاستقرار السياسي غياب العنف بمقدار $(24,67)$ و بدرجة معنوية $(0,000)$ أي إن زيادة قيمة مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة $(24,67\%)$ وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي.

الجدول (٤)

تقييم النموذج القياسي المقدر اقتصادياً

Variable	Coeffici	Std.	t-	Prob.
----------	----------	------	----	-------

	ent	Error	Statistic	
C	- 133.380 8	60.18991	- 2.216000	0.0335
LN1	- 0.80370 5	0.512381	- 1.568570	0.1260
LN2	6.39368 5	1.420144	4.502138	0.0001
LN3	19.3371 3	7.803040	2.478153	0.0183
LN4	0.00333 2	0.307814	0.010825	0.9914
LN5	- 8.53553 6	1.373362	- 6.215065	0.0000
LN6	0.25373 3	0.117610	2.157413	0.0381
LN7	- 10.8790 4	3.102207	- 3.506871	0.0013
LN8	- 6.83883 9	3.074418	- 2.224434	0.0329
LN9	24.6720 2	4.391791	5.617758	0.0000

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي

(Eviews10).

ب- تقييم الأنموذج المقدر إحصائياً

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول (٥) سلامة الأنموذج المقدر إحصائياً بشكل تام، حيث كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.67$) التي توضح إن الأنموذج المقدر يفسر (67%) على التوالي من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (y_1)، كما إن قيمة إحصاءة (F) تؤكد على معنوية الأنموذج المقدر والبالغة (7.69) عند مستوى معنوية أقل من (1%)، فضلاً عن انخفاض قيمة الخطأ المعياري (S.e) والبالغة (0.30).

جدول (٥)

المؤشرات الإحصائية للأنموذج المقدر

المؤشرات الإحصائية	المصرف الاهلي العراقي
R-squared	0.670705
Adjusted R-squared	0.583538
S.E. of regression	1.122203
Sum squared resid	42.81753
Log likelihood	-61.83397
F-statistic	7.694528
Prob(F-statistic)	0.000005

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

المحور الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات

١- أثبتت النتائج تحقق صفة الاستقرار (السكون) عند المستوى للمتغير X_2 ، في حين تحققت صفة الاستقرار (السكون) لبقية المتغيرات الأخرى عند أخذ الفروق الأولى لها وفق إختبارات جذر الوحدة المستخدمة (PP) ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية (2)I.

- ٢- تشير نتائج التحليل القياسي إن أفضل صيغة رياضية لتقدير الانموذج لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية هي الصيغة اللوغاريتمية ، كما تؤكد خلوها من مشكلات التحليل القياسي كافة.
- ٣- أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع (ربحية المصرف الاهلي العراقي) وفق منهجية جوهانسون، إذ كانت إحصائية (F) المحتسبة أكبر من القيم الحرجة لها.
- ٤- عدم تأثر ربحية (معدل العائد على الموجودات) المصرف الاهلي العراقي بمعدل التضخم السنوي ومقدار الايرادات العامة حيث اظهرت نتائج تقدير الانموذج المعتمد لتحديد العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية قياسيا عدم وجود علاقة معنوية احصائيا بين ربحية المصرف ومعدل التضخم السنوي ومقدار الايرادات العامة.
- ٥- أظهرت نتائج تقدير الانموذج المعتمد لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصرف الاهلي العراقي.
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الربحية وكلاً من عرض النقود بالمفهوم الضيق وسعر الصرف وهذا يتعارض مع المنطق الاقتصادي، حيث ان العلاقة بينهما تكون عكسية. اي زيادة عرض النقد وارتفاع سعر الصرف العملة المحلية سوف يؤدي الى انخفاض ربحية المصرف.
- وجود علاقة عكسية بين الربحية وكلاً من النفقات ودرجة الوعي المصرف، ان العلاقة العكسية بين النفقات العامة والربحية مخالف للمنطق الاقتصادي وهذا يخلف المنطق الاقتصادي، بينما تتفق العلاق العكسية بين درجة الوعي المصرفي والربحية مع المنطق الاقتصادي.
- اما بالنسبة الى التضخم والإيرادات العامة وحجم الموازنة العامة ودرجة المنافسة والاستقرار السياسي وغياب العنف كان اثرها على الربحية متفق والمنطق الاقتصادي.

ثانياً:- التوصيات

- ١- يتوجب على المصرف الاهلي العراقي العمل على زيادة قدرته التنافسية فيما يتعلق بزيادة حجم التسهيلات الائتمانية وتخفيض الفوائد الدائنة، وتبني سياسات توظيف اقل تحفظاً من اجل زيادة قدرتها على توظيف مواردها.
- ٢- ضرورة تنويع مصادر الايرادات وعدم اعتماد المصرف الاهلي العراقي على عمولات بيع العملة الاجنبية والاعتمادات المستندية.
- ٣- ضرورة قيام المصرف الاهلي العراقي بتوسيع اعماله من خلال ادخال طرق جديدة ومبتكرة في تقديم الخدمات المصرفية من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة.
- ٤- ضرورة قيام البنك المركزي بأنشاء صندوق ضمان الودائع لما في ذلك من اثر كبير على ثقة المودعين بالمصرف الاهلي العراقي.
- ٥- ضرورة قيام الحكومة بترسيخ قواعد السوق من خلال قيام وزارة المالية بتشجيع الدوائر الحكومية على التعامل مع المصارف التجارية الخاصة بشكل عام والمصرف الاهلي العراقي بشكل خاص كما هو الحال مع المصارف التجارية الحكومية.
- ٦- ضرورة قيام المصارف التجارية العامة والخاصة بالإفصاح عن بياناتها بشكل شفاف والتعاون مع الباحثين.

المصادر

اولاً:- المصادر العربية

أ- الكتب

- ١- جميل، عبد الكريم أحمد، التسويق المصرفي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- بو ريان، محمد مصيطفى، أساسيات النظام المالي اقتصاديات الأسواق المالية، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٥.
- ٢- الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٤.
- ٣- حمود، شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.
- ٤- خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.

٥- الخيكاني، نزار كاظم، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق

المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري، عمان، ٢٠١٧.

٦- الدعيمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية،

ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٧- الزامل، يوسف بن عبد الله وآخرون، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية

السعودية للمحاسبة، الرياض، ٢٠٠١.

٨- السعودي، جميل، ادارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار المنهل للنشر

والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٩- طاقة، محمد و آخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط٢، مكتبة

الجامعة، الشارقة، ٢٠٠٨.

١٠- عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،

الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.

ب- الرسائل والاطاريح

١- محمد، نورية عبد، اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي

دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠، اطروحة

دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، ٢٠١٢.

ت- المجلات والدوريات

١- أحمد، بشرى عبد الباري، تقدير اثر السياستين النقدية والمالية على اداء المصارف

التجارية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، مجلة جامعة كركوك، المجلد (٣)،

العدد (٢)، ٢٠١٣.

٢- بلق، بشير عبد الله، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة ١٩٧٠-

٢٠١٥، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، المجلد (٢)، العدد (٥)، ليبيا، ٢٠١٣.

٣- الجبوري، سوسن كريم هودان، التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية واثرها على

سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ باستخدام نموذج كرانجر، مجلة

العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد (١٣)، العدد (٣٦)، العراق،

٢٠١٥.

٤- شيخي، محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)، مجلة الباحث، العدد (١٣)، جامعة

عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، ٢٠١٣.

